# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Wafd** |
| **DATE:** | **11-September-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **600,000** |
| **TITLE :** | **Shorouq Gas Discovery Invigorates Egyptian Economy** |
| **PAGE:** | **06** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Competitors' News** |
| **REPORTER:** | **Abdel Reheem Abu Shama** |

# اكتشاف «غاز شروق» ينعش الاقتصاد المصرى

## خبراء: شروق يضيف ٢٠٪ للدخل القومى ويخفف عبء الموازنة

## يحل أزمة استهلاك الطاقة ويدعم مشروعات محور قناة السويس

تحقيق:
عبدالرحيم أبوشامة

عبدالنبى عبدالمطلب

بسنت فهمى

أحمد آدم

## توقعات برفع التصنيف الائتمانى لمصر واكتشافات أخرى قريباً

يفتح اكتشاف حقل الغاز الطبيعى الجديد «شروق» فى البحر المتوسط آمال جديدة لانعاش الاقتصاد المصرى الذى يعانى الكثير من المشكلات منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وأهمها مشكلات الطاقة للاستهلاك المحلى. وقد تم اكتشاف الحقل فى المياه العميقة بالبحر المتوسط بمساعدة شركة إينى الإيطالية، وهو ما اعتبره الخبراء أكبر اكتشاف نفطى فى التاريخ. وكما ذكرت الشركة الإيطالية صاحبة الاكتشاف أنه يتضمن احتياطيات أصلية تقدر بحوالى ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى، ويغطى مساحة تصل إلى حوالى ١٠٠ كم مربع.

ويؤكد الخبراء أن الكشف الجديد سيكون له آثار كبيرة على الاقتصاد المصرى والتنمية الصناعية وكذلك على المصانع والموازنة العامة للدولة التى تتحمل مليارات الدولارات سنوياً نتيجة لاستيراد الغاز الطبيعى لأغراض الصناعة والاستهلاك المحلى وهو ما أدى إلى تراجع احتياطى النقد الأجنبى من ٣٦ مليار دولار قبل ثورة يناير إلى أقل من ١٥ مليار دولار فى فترات سابقة، الذى يبلغ الآن نحو ١٨.٥ مليار دولار.

يؤكد الدكتور عبدالمنعم عبدالمطلب، الخبير الاقتصادى وكيل وزارة الصناعة والتجارة للبحوث الاقتصادية لـ «الوفد» أن اكتشاف حقل غاز «شروق» له أثر كبير على التنمية الصناعية فى مصر فى الأجل القصير والمتوسط، خاصة فى ظل توقعات بأن يفتح الكشف الجديد آفاقاً جديدة لاكتشافات أخرى داخل المياه الإقليمية المصرية فى البحر المتوسط، فى ظل الدراسات العالمية التى تؤكد أن منطقة البحر المتوسط بمصر من أهم الأحواض الترسيبية الحاملة للغاز الطبيعى على مستوى العالم. وكما أنه سيحقق قيمة مضافة للدخل المصرى لن تقل بحال من الأحوال عن ٢٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة.

وأوضح «عبدالنبى» أن جميع الأبحاث والتقارير التى تتحدث عن أزمة الطاقة فى مصر، والمطالب بضرورة التوصل إلى بدائل مختلفة لمصادر الطاقة، واتخاذ الحكومة لقرارات تسمح باستخدام الفحم كمكون من الطاقة فى مصر بما لا يزيد على ٣٩٪، وقد أكد الخبراء أن أهم مشاكل الطاقة التى ستواجه مصر خلال عام ٢٠١٧ هى مشكلة استيراد الغاز الطبيعى، وبدأ البعض يروج لنوع من المشروعات التنموية المشتركة مع إسرائيل فى مقابل عقود تفضيلية لاستيراد الغاز من إسرائيل، نظراً لانخفاض تكاليف النقل، ووجود خطوط نقل جاهزة تتمثل فى شبكة أنابيب شركة غاز المتوسط، وبالتالى فإن هذا الاكتشاف له أهمية كبرى فى هذه المرحلة، وفى هذا التوقيت، لأنه سوف يسهم فى تحقيق كثير من المكاسب - كما يذكرها وكيل وزارة الصناعة - أهمها رفع بعض الأعباء عن كاهل الاقتصاد المصرى الذى كان يحاول استقطاع جزء من دخله بالعملات الأجنبية لتمويل سفقات استيراد الغاز الطبيعى، كما سيسهم فى تشجيع شركات الغاز على زيادة استثماراتها فى مصر بما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة، بواقع ٢ إلى ٣ مليار دولار سنوياً. وبالتالى فهو يعطى رسالة للشركات العالمية بأن الاقتصاد المصرى يمتلك الكثير من الموارد التى تحتاج فقط إلى قدر قليل من الجهد لاكتشافها وتنميتها، وهذا سيسهم فى تحفيز هذه الشركات لتقديم مشروعات للاستثمار فى تنمية محور قناة السويس.

وتشير التقديرات إلى أن أول إنتاج حقيقى للاكتشاف سوف يتم فى خلال ٦٠ يوماً من الآن على أعلى تقدير، وليس خلال سنتين كما يقال، وهذا سوف يسهم فى إمكانية اتخاذ قرارات بانشاء مصانع جديدة للأسمدة، أو الأسمنت، وغيرها من الصناعات الكبرى كثيفة استهلاك الطاقة، وكما هو معلوم فإن الغاز لا يمكن تخزينه.

ويشير البعض إلى أن شركة إينى صاحبة الاكتشاف كانت قد عدلت شروط تعاقدها مع الحكومة المصرية منذ عدة أسابيع، حيث ضاعفت العقد الجديد قيمة سعر شراء الغاز منها ليصل إلى ٥.٨٨ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بعدما كان السعر ٢.٦٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية.. لكن الواقع يؤكد أن مصر لم ترفع أسعار شراء الغاز من «إينى» وحدها، بل رفعته أيضاً بالنسبة لشركة «بى. جى» ليصل أيضاً إلى ٥.٨٨ دولار للمليون وحدة حرارية من الغاز المنتج من امتياز المياه العميقة بغرب الدلتا مقارنة مع السعر السابق وهو ٣.٩٥ دولار.

ورغم الاعتراضات على هذه الزيادة، فإن تعديل العقود كان أهم حافز ساهم فى دفع هذه الشركات لمضاعفة جهودها واستثماراتها فى مجال الكشف عن الغاز، حيث تشير العديد من دراسات الجدوى إلى ارتفاع تكلفة استخراج المليون وحدة حرارية، الذى بلغ نحو ٢.٦٥ عام ٢٠٠٠، ليصل إلى نحو ٣.٩٥ دولار حالياً فى المتوسط، وكما هو معروف فإن تكلفة الاستخراج تختلف من منطقة إلى أخرى، وترتبط بعوامل كثيرة.

ويروج البعض أن هذا الاكتشاف ليس حقيقياً، وأنه قد سبق الإعلان عن اكتشافات بهذا الحجم وثبت بعد ذلك عدم صحة هذه الإعلانات، إلا أن الحقائق تشير إلى أن هذا الكشف كان موجوداً فعلياً منذ فترة طويلة، ربما تعود إلى عام ٢٠٠٠، لكن لم يكن هناك حماس لاستكمال تطوير الاكتشاف وإدخاله حيز الإنتاج نظراً لأن مصر كان لديها فائض كبير من إنتاج الغاز، وكانت تصدره بلا مقابل تقريباً، بحجة عدم إمكانية تخزينه.. وهذا يشير بوضوح إلى أن هذه المنطقة قد تحمل الكثير من المفاجآت فى مجال الاكتشافات المستقبلية.

وأكد أن هبوط سهم شركة نوبل إنرجى - التى تقوم بتطوير حقل لوثيان أكبر حقل للغاز فى إسرائيل مع شركات طاقة إسرائيلية - بنسبة ٧.١ ٪ فى بورصة نيويورك، وفقدان مجموعة ديليك واهتر أويل وريشيو ٤.٥ الإسرائيلية نحو ١.١٤ مليار دولار من قيمتها السوقية بمجرد الإعلان عن الاكتشاف لدلائل تشير إلى أن هذا الاكتشاف سيسهم بشكل كبير فى تغيير خريطة الطاقة فى مصر على الأقل، وأن مصر لن تنضم قريباً إلى نادى مستوردى الغاز الطبيعى.

وأن ما نشرته شركة فاروس للأبحاث حول توقعها بإحياء خطط كبيرة لتوسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى خلال عام، وتوقعت بأن يتعافى الاستثمار الأجنبى المباشر بشدة بالتزامن مع هذا الاكتشاف هو تأكيد على أن حسن استغلاله ومضاعفة الجهود لاكتشافات أخرى، سوف يسهم بشدة فى إنعاش الاقتصاد المصرى، وإعادة المصانع العاطلة عن العمل وحل الكثير من المشكلات.

وأكدت بسنت فهمى، الخبير الاقتصادى والمصرفى، أن الاكتشاف سيؤثر على حجم استيراد مصر من الغاز الذى سوف يتوقف وبالتالى، سيوفر عبء الاستيراد.. وأشارت إلى أنه كان من المتوقع هبوط أسهم شركات الطاقة الإسرائيلية بعد اكتشاف أكبر حقل غاز فى مصر، لأننا نقوم باستيراد الغاز من إسرائيل، وهذا الاكتشاف سيؤثر على حجم استيرادنا من إسرائيل.. وطالبت بالتروى وعدم التهليل كالعادة، لأن الناس عندما تسمع المليارات تعتقد أن الفلوس ستدخل إلى مصرفى الحال، وهذا لن يحدث لأن الشركات تحصل ديونها أولاً، فالموضوع ليس بسيطاً كما يعتقد البعض.

وقال الدكتور أحمد آدم الخبير المصرفى: إن الاكتشاف الجديد للغاز سيكون له تأثير كبير على الميزان التجارى البترولى وكذلك احتياطى النقدى الأجنبى وفى حالة توافر البيانات الرسمية حول الكشف يمكن تحديد هذا الأثر بالأرقام بشكل واقعى بعيداً عن المبالغة أو التهويل.